الأمم المتحدة

S/PRST/2018/1



Distr.: General
18 January 2018
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٨١٦١، المعقودة في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، في ما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”صون السلام والأمن الدوليين“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يعيد مجلس الأمن تأكيد المسؤولية الرئيسية المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلام والأمن الدوليين، وكذلك التزامه بدعم مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك التزامه بالاستقلال السياسي والمساواة في السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول واحترامه لهذه المبادئ وضرورة امتثال الدول لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

”ويلاحظ مجلس الأمن، انطلاقا من ولايته المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين، أهمية مواصلة السعي نحو السلام المستدام وتحقيق عالم خال من النزاعات العنيفة بحلول مئوية الأمم المتحدة، فضلا عن إدارة التحديات والفرص المشتركة في غضون ذلك.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء العدد المتزايد من النزاعات في مختلف المناطق الجغرافية في جميع أنحاء العالم، ويشدد على الحاجة الملحة إلى مضاعفة الجهود من أجل منع نشوب تلك النزاعات وتسويتها، والقيام عند الاقتضاء بمعالجة الأبعاد الإقليمية للنزاعات، مع التركيز بصفة خاصة على الدبلوماسية والترتيبات الإقليمية.

”ويشير مجلس الأمن إلى أنه يجب على الأطراف في أي نزاع يُرجَّح أن يعرّض استمرارُه صونَ السلام والأمن الدوليين للخطر أن تسعى، بادئ ذي بدء، إلى حلّه عن طريق التفاوض والتحقيق والوساطة والمصالحة والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن تلجأ إلى الوكالات أو الترتيبات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها، ويحث هذه الأطراف على تسوية نزاعاتها بهذه السبل.

”ويشير مجلس الأمن إلى قراراته وبياناته الرئاسية السابقة ذات الصلة التي تناول فيها مسائل الدبلوماسية الوقائية، ومنع نشوب النزاعات المسلحة، وبناء السلام والحفاظ على السلام، فضلا عن الوساطة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.





”ويسلم مجلس الأمن بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مسائل مترابطة ويعزز بعضها البعض.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ ما تستند إليه من عزم على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب والتشديد على منع نشوب النزاعات والدبلوماسية الوقائية وبناء السلام والحفاظ على السلام، وتبادل أفضل الممارسات وكذلك صياغة التوصيات والاستراتيجيات التطلّعية بشأنها في ضوء تزايد الطابع عبر الوطني لأسباب النزاع ونتائجه والعوامل المساهمة في نشوبه، بما في ذلك الإرهاب وأنشطة الجماعات المسلحة وانتشار أسلحة الدمار الشامل والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

”ويشدد مجلس الأمن أيضا على أن معالجة النزاعات يمكن أن تشمل، حيثما ومتى اقتضى الأمر، تدابير رامية إلى إعادة بناء الثقة عن طريق جمع الدول الأعضاء حول الأهداف المشتركة، سعيا إلى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ويحيط علما بالمقترحات الداعية إلى البحث في آثارها المتصلة بالسلام والأمن الدوليين من المنظور الإقليمي، حسب الاقتضاء.

”ويشير مجلس الأمن إلى أن الدول ما زالت هي المسؤولة في المقام الأول عن منع نشوب النزاعات، ويشير كذلك إلى أنها مسؤولة في المقام الأول عن حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان لجميع الأفراد الموجودين في أراضيها والخاضعين لولايتها وعن كفالة تمتعهم بها، على النحو المنصوص عليه في الأحكام ذات الصلة من القانون الدولي، ويعيد كذلك تأكيد مسؤولية كل دولة عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

”كما يشير مجلس الأمن إلى ضرورة أن تتضمن الاستراتيجية الشاملة لمنع نشوب النزاعات جملة أمور منها تدابير الإنذار المبكر، والانتشار الوقائي، والوساطة، وحفظ السلام، وعدم الانتشار، والمساءلة، إضافة إلى بناء السلام بعد انتهاء النزاع، ويسلّم بأن هذه العناصر مترابطة ومتكاملة وليست متتابعة.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد المسؤولية الأساسية للحكومات والسلطات الوطنية عن تحديد الأولويات والاستراتيجيات والأنشطة المنفَّذة لبناء السلام والحفاظ على السلام والدفع بها وتوجيهها، ويشدد على أن استدامة السلام مهمة ومسؤولية مشتركة يتعين أن تضطلع بها الحكومة وجميع الجهات الوطنية الأخرى صاحبة المصلحة، ويؤكد في هذا الصدد أن تحقيق الشمول يشكل عاملا أساسيا في النهوض بعمليات وأهداف بناء السلام على الصعيد الوطني سعياً لأخذ احتياجات جميع شرائح المجتمع بعين الاعتبار، ويشدد على أن بوسع المجتمع المدني القيام بدور هام في دفع الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام.

”ويحيط مجلس الأمن علما بتقريري الأمين العام عن منع نشوب النزاعات والدبلوماسية الوقائية ويتطلع إلى صدور تقرير الأمين العام عن تنفيذ قراره S/RES/2282.

''ويشجع مجلس الأمن الأمين العام على مواصلة تعزيز استخدام مساعيه الحميدة وإيفاد الممثلين والمبعوثين الخاصين والوسطاء، للمساعدة في تيسير التوصل إلى تسويات دائمة وجامعة وشاملة، ويشجع الأمين العام كذلك على أن يواصل مساعيه المبكِّرة لمنع نشوب النزاعات المحتملة.

''ويثني مجلس الأمن على الأمين العام لما يبذله من جهود لتحسين أداء الأمانة العامة على صعيد ركيزة السلام والأمن، ويحيط علما بجهود الإصلاح الجارية في المجالات الثلاث (وهي السلام والأمن، والتنمية، والإدارة) ويتطلع إلى نتائج الاستعراضات الجارية.

''ويشجع مجلسُ الأمن الأمينَ العام على مواصلة جهوده الرامية إلى:

- جعل الأمم المتحدة تتسم بمزيد من الاتساق والتكامل والفعالية والكفاءة؛

- تعزيز قدرة المنظمة على تقديم الدعم على نحو متسق لتسوية نزاعات الدول الأعضاء بصورة سلمية ولاستجاباتها للتحديات المعقدة التي يواجهها العالم المعاصر؛

- كفالة استخدام أدوات منع نشوب النزاعات والدبلوماسية الوقائية استخداما أفضل، حسب الاقتضاء، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وسائر الجهات الفاعلة المعنية، على النحو الصادر به تكليف.

''ويعترف مجلس الأمن بالجهود الحثيثة المبذولة لتعزيز التعاون والتنسيق الاستراتيجيين فيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية اللذين يمكن أن يؤديا دورا هاما في منع نشوب النزاعات، ويشجع، في هذا الصدد، على النظر في الحاجة إلى القيام بما يلي:

- الاستمرار في دعم الحكومات الوطنية، والجهات المعنية الأخرى عندما توكل إليها ولايات؛

- دعم التسوية السلمية للمنازعات المحلية من خلال الترتيبات الإقليمية أو من جانب الوكالات الإقليمية وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة؛

- مواصلة تعزيز الحوار الاستراتيجي والشراكات وإجراء المزيد من التبادل المنتظم للآراء والتحليلات والمعلومات على الصعيد العملي لبناء القدرات الوطنية والإقليمية فيما يتعلق بأدوات الدبلوماسية الوقائية؛

- تنشيط وإشراك القدرات والإمكانيات المحتملة والقائمة، لا سيما عن طريق المكاتب السياسية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة؛

- الإسهام في تحقيق الاتساق والتكامل على صعيد الجهود المبذولة في مجال الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات والدبلوماسية الوقائية، من خلال جملة أمور منها جهود الوساطة والمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام، حسب الاقتضاء؛

''ويؤكد مجلس الأمن أهمية بناء السلام، ويشدد على الحاجة إلى العمل والتعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية في مجال المسائل المتصلة بالسياسات والخاصة ببلدان بعينها على

صعيد المشورة المقدمة من لجنة بناء السلام، ويسلم بالدور الهام الذي تؤديه لجنة بناء السلام ومكاتب الأمم المتحدة المتكاملة لبناء السلام في جملة أمور منها دعم الجهود الوطنية الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه، فضلا عن التصدي للتهديدات العابرة للحدود وفقا للولايات القائمة.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أهمية دور المرأة في بناء السلام ويشير إلى الصلة الجوهرية بين مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية في الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها وإعادة البناء في أعقابها، وفعالية تلك الجهود ومدى استدامتها في الأجل الطويل، ويشدد في هذا الصدد على أهمية تمكين المرأة ومشاركتها على قدم المساواة مع الرجل في جميع الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن، والحاجة إلى زيادة دور المرأة ومهامها القيادية في عملية اتخاذ القرارات وفيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام، بما في ذلك في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع نشوب النزاعات وحلها، والنظر في المسائل الجنسانية في جميع المناقشات المتصلة بالحفاظ على السلام.

”ويقر مجلس الأمن بالمساهمة الهامة والإيجابية للشباب في الجهود المبذولة من أجل صون وتعزيز السلام والأمن، ويؤكد كذلك أهمية الدور الذي يمكن أن يضطلع به الشباب في منع نشوب النزاعات وحلها، وباعتباره من الجوانب الرئيسية لاستدامة وشمول ونجاح جهود حفظ السلام وبناء السلام.

”ولا يزال مجلس الأمن مقتنعا بضرورة أن تشكل حماية الأطفال جانبا هاما في أي استراتيجية شاملة لمنع نشوب النزاعات وحلها وكذلك لبناء السلام والحفاظ على السلام، ويؤكد أيضا أهمية الأخذ باستراتيجية واسعة النطاق إزاء منع نشوب النزاعات تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة بصورة شاملة من أجل تعزيز حماية الأطفال على المدى الطويل.

”ومن أجل صون السلام والأمن الدوليين، يشدد مجلس الأمن على الحاجة الملحة للتركيز، *في جملة أمور*، على ما يلي:

- مواصلة تعزيز أدوات منع نشوب النزاعات والدبلوماسية الوقائية، والممارسات والجهود الرامية إلى ضمان استخدامها على النحو الأكثر فعالية؛
- تيسير نظر المجلس في قضايا المنع؛
- تبسيط الأنشطة، وتحسين وتعزيز دور فريقه العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها.

”ويكرر مجلس الأمن التأكيد على أن تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يتسم بأهمية حاسمة في الإسهام في منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجددها، تمشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

”ومن أجل تحقيق السلام المستدام، بسبل منها المشاركة في أنشطة منع نشوب النزاعات وبناء السلام، يشدد مجلس الأمن على أهمية عدة أمور، منها:

- تهيئة الإمكانيات للقيام، حسب الاقتضاء، بتفحص العلاقة بين الأمن والتنمية، وهي علاقة معقدة ومتعددة الجوانب وتختلف بحسب كل حالة؛
- الأخذ بنهج إقليمي مجُدَّد، عند الاقتضاء؛
- تعزيز التنسيق داخل الأمم المتحدة من أجل زيادة فعالية المساعدة المقدمة في الميدان وكفالة تحقيق المزيد من الشفافية.

”ويشجع مجلس الأمن الأمين العام على تقديم معلومات مستكملة إلى المجلس بوتيرة دورية بشأن حالة منع نشوب النزاعات وجهود الدبلوماسية الوقائية.“